وإحصائياته محدودة. ويفتقد إلى الشفافية وصفاء الرؤية. ويتوجب عليه التعامل مع مفارقات حادة في الأداء الإقتصادي بين سائر مناطق الإتحاد الأوروبي. وسوف يتمحور مستقبله حول تطوير قدراته الرقابية والإشرافية. ولم تضع معاهدة ماستريخت الإطار القانوني لسلطات المصرف المركزي الأوروبي في مجال اصدار التعليمات بمفرده بدلاً من تمريرها على البرلمان الأوروبي أو مجلس الوزراء الأوروبي، ولو ان للمصرف الحق في تقديم النصح والإرشاد للمجلس في قضايا الرقابة النقدية، ويوجد احتمال آخر وهو انتهاج الدول الأعضاء في الإتحاد النقدي الأوروبي إما تعليمات مصرفية موحدة أو تطبيق ما تتوصل إليه الغالبية المرجّحة في مجلس الوزراء الأوروبي – مثل هذه التعليمات الموحدة ستكون ملزمة حتى للدول غير المشاركة في الإتحاد من خلال عدم قدرتها على الوفاء (بمعايير التوافق) بإستثناء المملكة المتحدة التي إختارت البقاء خارج هذه المرحلة من معاهدة ماستريخت.

*** أوروبا الموحدة: وثيقة الكتاب الأبيض – يونيو ١٩٨٥.**

والوثيقة الأوروبية الموحدة – سبتمبر ١٩٨٦.

بمقتضى الوثيقتين تم تحريك الإتجاه نحو صياغة برنامج عمل يتم بمقتضاه إنشاء مجال إقتصادي موحد بحيث تُزال كافة المعوقات المنظورة وغير المنظورة التي عاقت حتى هذا التاريخ إقامة مرحلة السوق الأوروبية الموحدة .. وقد تم بموجبها تعديل إتفاقية روما الموقع عليها في ٢٥ / ٣ / ١٩٥٧. ويعد برنامجاً لإستكمال الوحدة الجمركية الأوروبية وباقي مراحل السوق المشتركة التي كان من

المقرر تحقيقها في مطلع عام ١٩٧٠ ولم يتم تحقيقها للظروف التي مربها الإقتصاد العالمي خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٥ (الحروب التجارية بين الدول الأعضاء في المجموعة من ناحية، وبين المجموعة الأوروبية وكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من ناحية أخرى، والتي أسفرت عن مزيد من القيود غير الجمركية).

وقد تم إصدار مشروع السوق الموحد عام ١٩٩٢، ويتكون من العناصر الرئيسية التالية:

١) وضع خطة عمل **(وثيقة الكتاب الابيض)** في يونيو ١٩٨٥ بمعرفة اللجنة الاوروبية وإقرارها في سبتمبر ١٩٨٥. ويضم هذا الكتاب (٢٩٧) قانوناً وتشريعاً اوروبيا يتطلب الأمر إصدارها لإكتمال مراحل السوق الأوروبية المشتركة.

٢) تعديل إتفاقية روما بمقتضى **(الوثيقة الاوروبية الموحدة عام ١٩٨٦)** التي نصت على إجراءات العمل من أجل السوق الداخلية «بطريقة تدريجية خلال فترة زمنية تنتهي في ٣١/١٢/١٩٩٢.

٣) عدم فرض قيود جمركيةوغير جمركية جديدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، بحيث تشتمل الخطة التفصيلية على **إزالة مجموعة العقبات الفعلية**.

٤) استبدال النظم القانونية القومية الإثنى عشر المنظمة للإدارة في مجالات المصارف والتأمين، والمواصلات، والمواصفات والمقاييس، **والهجرة بنظام قانوني موحد** تم المساءلة عنه أمام محكمة العدل الأوروبية.

٦) تحويل الحدود الدولية الإثنى عشر التي تفصل بين السكان **والخدمات**

والسلع ورؤوس الأموال **بحدود دولية موحدة** للإثنى عشر دولة الأعضاء في المجموعة الأوروبية.

٧) التوصل إلى **موقف موحد حول السياسة الزراعية المشتركة** التي تتعرض لضغوط أمريكية حادة من ناحية، **وكذلك موقف موحد بالنسبة لقضايا تحرير التجارة الدولية في الخدمات** طبقا لشروط الدولة الأكثر رعاية من ناحية اخرى.

وعلى ضوء المرتكزات السابقة يمكن توصيف مشروع أوروبا الموحدة على أنه إحدى مراحل التكامل الإقتصادي الرأسي، وأن الجديد في هذا المشروع ليس في الهدف في حد ذاته، وانما ذلك الجهد الجماعي البارز، والمنهج الجديد الذي تطرحه بنود المشروع ووثائقه الرئيسية، أو من حيث الإتفاق الجماعي على التنفيذ في توقيتات زمنية محددة، وعلى إمتداد مراحل مدروسة تلائم جميع الأطراف.

وفي تفصيلات المشروع ذاته، فإن أوروبا الموحدة ١٩٩٢ تسعى إلى التحرير الكامل للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة من خلال إزالة مجموعة من العقبات والقيود، وإعداد الجدول الزمني والتشريعات التالية:

١) إزالة العقبات المادية وتشمل:

أ) إلغاء إجراءات الرقابة الجمركية على الحدود.

ب) إزالة الإجراءات الإدارية على الحدود.

٢) ازالة العقبات الفنية غير المنظورة التي حالت دون التحرير الكامل للسلع والخدمات وانتقالات عناصر الإنتاج على النحو الذي حددته معاهدة روما لإقامة السوق الأوروبية المشتركة.

٣) ازالة العقبات المتعلقة بالنظم الضريبية والمشتريات العامة بما يؤدي إلى توحيد نسبة الضريبة على القيمة المضافة في الدول الأعضاء بالمجموعة الأوروبية، والقضاء على المعاملة التمييزية في مجال المشتريات العامة وإتاحة الفرصة للشركات في كافة الدول الأعضاء للمشاركة في المناقصات على قدم المساواة مع الشركات الوطنية.

٤) وضع جدول زمني محدد لتنفيذ **برنامج أوروبا الموحدة**، (سبتمبر ١٩٨٥ - ٣١ ديسمبر ١٩٩٢) يتم من خلاله إزالة كافة العقبات المنظورة وغير المنظورة بالشكل الذي يحقق السيولة الكاملة لإنتقال السلع وعناصر الإنتاج، وفي إطار هذا البرنامج الزمني يوجد تحديد كامل وواضح المعالم للكيفية الزمنية التي يتم بها إستكمال مراحل السوق الموحدة.

٥) إستصدار التشريعات الأوروبية (٢٧٩ لائحة أو قانون) وتعالج الكيفية التي يتم بها إزالة كافة العقبات المنظورة وغير المنظورة اللازمة لإقامة السوق الموحدة تدريجياً عن طريق التحرير الكامل لحركات السلع والخدمات وإنتقالات عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء.

هذا، وقد إتخذ التكامل الاقتصادي الأوروبي منهجين:

* **التكامل الإقتصادي الرأسي**.. وذلك باتباع منهاج التدرج بالإنتقال من منطقة التجارة الحرة إلى الإتحاد الجمركي (إبريل ١٩٥١ ديسمبر ١٩٥٧) ثم مرحلة السوق المشتركة (يناير ١٩٥٨ - يوليو ١٩٦٨) ثم مرحلة الوحدة الإقتصادية (يونيو ١٩٨٥ - ديسمبر ١٩٩٢) إلى أن تبلغ مرحلة الإندماج

الإقتصادي التام وإستهدف هذا النمط التكاملي تحقيق مرحلة الوحدة الجمركية **(الإتحاد الجمركي)** وإستكمال مراحل السوق المشتركة على النحو الذي صاغته وثيقة الكتاب الأبيض في يونيو ١٩٨٥... وقد إقترنت فترة التكامل الإقتصادي الرأسي بمراحل الإزدهار والإستقرار الإقتصادي.

* **التكامل الإقتصادي الأفقي**... ويتمثل في **قبول أعضاء جدد** إلى داخل المجموعة الاوروبية، حيث انضمت لعضوية المجموعة كل من المملكة المتحدة، والدانمارك، وأيرلندا في يناير ١٩٧٣، ثم اليونان في مارس ١٩٨١ ثم أسبانيا والبرتغال في يناير ١٩٨٦... وقد إقترنت فترة التكامل الاقتصادي الأفقي بمراحل الضعف الإقتصادي الذي إجتاح أوروبا خلال حقبة السبعينات والنصف الأول من الثمانينات حيث ضاعفت المجموعة الأوروبية من إستخدام الحماية التجارية فيما بينها بالعديد من القيود الحمائية غير المنظورة في شكل المواصفات الفنية والتقنية، أو في شكل قيود متعلقة بالمراقبة الصحية ومراقبة جودة المنتج، أو إستحداث عقبات جديدة متعلقة بحماية البيئة. من التلوث ... الخ..

الآثار الإقتصادية المتوقعة للإتحاد النقدي الأوروبي:

أولاً: بالنسبة لدول المجموعة الأوروبية، والنظام الإقتصادي العالمي، يهدف برنامج أوروبا الموحدة ١٩٩٢ إلى خلق مجال إقتصادي موحد من خلال إستكمال مراحل السوق المشتركة. ومن المتوقع أن يكون لهذا الكيان الإقتصادي الجديد آثاراً إقتصادية على الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية من ناحية، وعلى النظام الاقتصادي العالمي من ناحية أخرى، نوجزها فيما يلي